

ضاعت البوصلة

د.سلوى الجسار

2012/07/06 م 11:34



ارتضت الكويت بالديموقراطية حيث نصت المادة (6) في الدستور على ان نظام الحكم في الكويت ديموقراطي والسيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً.حيث ان صدور الدستور عام 1962 ركز على أهمية فصل السلطات مع تعاونهم فيما بينهم كما نصت عليها المادة (50) حيث لا يجوز لأي سلطة من السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) النزول عن كل أو بعض اختصاصها.كما أوضح الدستور ان العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثيقة بين المواطنين، والناس سواسية في الكرامة والانسانية.فلقد أنعم الله علينا بنعمة الأمن والأمان ورغد العيش الكريم وزادنا من خيراتهِ حتى وصلت مساعدات الكويت ومساهمته الى بعض دول أفريقيا والدول المنكوبة وهذا من فضل الله عز وجل.وبسبب النعم والديموقراطية أصبحت الكويت وشعبها في أعين حسادها والحقد الدفين حتى أصبحت ديموقراطيتنا تقلق بعض جيراننا وتسبب لهم المتاعب والخوف.نعم ارتضينا بالديموقراطية وزاد حبنا لها لأنها صمام الأمان ومكمن الاستقرار للدولة.لقد مرت حياتنا الديموقراطية في السنوات السابقة بحقب زمنية بين الشد والجذب أدى بعضها الى توقف الحياة الديموقراطية وحل مجلس الأمة.الا ان الدور الذي قامت به المجالس السابقة من اصدار قوانين وتشريعات هامة أثرت ايجابياً على استقرار وحفظ الكويت وتطويرها.أما مجالسنا الحالية وما آلت اليه حياتنا الديموقراطية فتنم عن اصابة هذه المجالس بالحسد والبغض والضرر والفوضى العارمة والتخريب الممنهج.. فلا احترام للانسان لأخيه الانسان وزاد السب وطول اللسان فأصبح الشتم

اسلوباً لتحقيق غايات ورمي التهم جزافاً أهدافاً لتحقيق أجنداث، لا احتراماً للتعددية الفكرية وأصبح العمل لتحقيق اجنداث سياسية. أين العدالة والمساواة والحرية وكرامة الانسان، أين الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين. ان ما شاهدناه في الحكومات والمجالس في السنوات القريبة والحالية من ضعف الحكومة أمام أعضاء مجلس الأمة حتى وصل بنا الحال الى نزول بعض اختصاصات السلطة التنفيذية عن اختصاصها لتنفيذ ما يمليه عليها بعض أعضاء مجلس الأمة تردداً وتراجعاً وخوفاً من الاستجابات الموجهة اليها.. لقد أصبحت ممارسة العمل التشريعي والرقابي لدى بعض الأعضاء في المجلس المنحل لتحقيق غايات وأجنداث سياسية مدروسة بعناية للنيل من بعض اختصاصات السلطة القضائية والتشكيك بحكم المحكمة الدستورية. بل زادت المطالبات ورفع سقفها لتعديل بعض مواد الدستور وصولاً الى المطالبة بامارة دستورية. تنص المادة (108) على ان عضو المجلس يمثل الأمة بأسرها، ويرعى المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة، حيث ان أي قرار يخص الأمة ومستقبلها يجب الرجوع به الى الأمة للمشاركة في اتخاذ القرار وليس ذلك مقصوراً على العضو لأنه يمثل الأمة وليس وصياً عليها.

ان الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تمر به الكويت يوضح حالة عدم الاستقرار للوطن ومروره بمنعطف خطير في ظل التقلبات السياسية في العالم الاسلامي والعربي والخليجي والاضغوطات الخارجية المختلفة وعدم استقرار ظروف المنطقة والتي أشبهها بفوهة بركان قابل للانفجار في أي لحظة والذي سوف ينعكس أثره على الخاسر الكبير هو الوطن والمواطن في ظل ظروف تحتاج الى التماسك والتعاقد وتوحيد الرؤية والاتجاه لمواجهة التحديات الخارجية التي تهدد أمننا وأماننا. ولا أقول الا ان النعم تحتاج منا الى الحمد والشكر لله تعالى حتى تستمر وتدوم وينعم البلد بالاستقرار والأمان.

وأختم بقوله تعالى ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ ﴿النحل: 112﴾.

د. سلوى عبدالله الجسار

@DrSalwaAlJassar